ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الجيش السوري إلى القنيطرة

مع انهيار الخطوط الدفاعية الأولى للمسلحين في ريف درعا الشرقي، لم تكن أكثر الحسابات العسكرية تفاؤلاً (من الجانب الحكومي)، ربّما، تقدّر انهيار الفصائل المسلحة وتحولها نحو التفاوض، بالسرعة التي حصل بها الأمر.

فالاستعدادات على جبهات القتال في درعا، استجلبت تعزيزات عسكرية واسعة من عدة مناطق خرجت من نطاق المعارك، ولكن أغلب تلك القوات لم تشارك في أعمال عسكرية ضمن «معركة الجنوب»، التي خيض قسمها الأكبر على طاولة التفاوض. اليوم، تتحرك التعزيزات نفسها إلى خطوط التماس المتاخمة لريف القنيطرة، على الحدود مع القسم المحتل من هضبة الجولان، حيث تستعد لبدء جولة عسكرية جديدة هناك، إن لزم الأمر. المعلومات المتوافرة من الميدان، تقول إن الاستعدادات لعمل عسكري يمتد ليشمل كامل الحدود مع الجولان المحتل قد بدأت بالفعل. وينتظر أن تبدأ بواكير العمليات هناك خلال وقت قصير جداً، إن لم يطرأ جديد على مسار التفاوض، الذي لا يزال فاعلاً، منذ انطلاقه بالتوازي مع مفاوضات الريف الشرقي لدرعا.

الاستنفار العسكري قرب القنيطرة، ينعكس عبر القصف المتبادل على طرفي خطوط التماس، إذ لا يمرّ يوم منذ بدء العمليات في الجنوب، إلا ويشهد استهدافات متبادلة، وخاصة في محيط حضر ومدينة البعث، وأطراف جبّا. ولحين حل ملف بلدات ريف درعا، المتاخمة للقنيطرة، ستكون بلدات طرنجة وجباتا الخشب وأوفانيا والحميدية ومدينة القنيطرة، الأهداف الأولى للتحرك العسكري.

الوجود الإسرائيلي على طول الجانب المحتل من الجولان، يفرض ظروفاً مختلفة لعمليات القنيطرة المرتقبة، عن باقي مناطق الجنوب. فالعدو هدد مراراً باستهداف أي جندي سوري يدخل

«المنطقة العازلة ـ المنزوعة السلاح» (وفق اتفاقية فك الاشتباك ١٩٧٤)، وهي تضم غالب البلدات والمواقع التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة في القنيطرة. كذلك، عملت تلك الفصائل على توجيه النازحين من ريف درعا، نحو الشريط الحدودي مع الجولان المحتل، في محاولة للاستفادة من ورقة المدنيين، للتضييق على أي عملية عسكرية مرتقبة هناك، ولتبرير أي انخراط إسرائيلي مباشر فيها. ومن المؤكد أن مصير ريف القنيطرة حضر على طاولة النقاش الروسية ـ الإسرائيلية، ويتوقع أن تلعب موسكو دوراً مهماً في منع انفلات أي تصعيد إسرائيلي ـ سوري نحو مواجهة واسعة في الجولان. الجهود الروسية حضرت مبكراً في هذا السياق، إذ نشّطت خطوط التواصل مع بعض الفصائل المسلحة هناك، وخاصة «جبهة ثوار سوريا» و«ألوية الفرقان»، في محاولة للتوصل إلى اتفاق «تسوية» على غرار درعا وريفها.

ووفق المعلومات الأولية المتوافرة عن المفاوضات، فإن معظم الفصائل تنحو إلى الموافقة على التسوية، غير أن وجود «هيئة تحرير الشام» في ريفي القنيطرة، ودرعا الشمالي الغربي، ما زال يعطل إنجازها. وانعكس هذا الواقع في الخلافات الأخيرة بين فصائل إنخل وكفرشمس وعناصر «الهيئة»، فبينما وافقت الأولى على «تسوية» أتاحت دخول الجيش والشرطة العسكرية الروسية، حاولت «الهيئة» تخريب الاتفاق عبر هجوم واسع شنته في وقت متأخر من ليل أمس الأول، على مواقع الجيش المستحدثة في تلّي عنتر والعليقة، شمال كفرشمس. وبرغم توصل الجانب الروسي إلى تفاهم أولي مع وجهاء بلدات سملين وكفرناسج والحارة وجاسم، إلا أن إقرار التفاهم النهائي لا يزال عالقاً.

وتشير أوساط معارضة إلى أن «هيئة تحرير الشام» وافقت على ترحيل عناصرها نحو إدلب، إلا أن شروطاً مرتبطة بالإفراج عن أسرى لديها، في الشمال، عطّلت الاتفاق إلى حين. وحتى بيان مصير بلدات ريف درعا هناك، بدأ الجيش أمس، استهدافات مدفعية على جبهة القنيطرة، فيما واصل الجانب الإسرائيلي التدخل ضد الجيش السوري، وأسقط طائرة استطلاع فوق «المنطقة العازلة»، من دون أن تخترق أجواء الجانب المحتل من الجولان. وهي المرة الثانية التي يستهدف فيها جيش العدو طائرة استطلاع سورية، خلال أيام.

التسارع في عمليات الجنوب ومصالحاته، ومن دون ترحيل مسلحين ومدنيين حتى الآن، حضرت أصداؤه في الشمال السوري. وبينما تعاني الفصائل هناك من عمليات اغتيال أمنية، يتبناها تنظيم «داعش» في الغالب، تشير أوساط معارضة إلى أن عدداً كبيراً من عناصرها يسأل عن سبل للخروج نحو تركيا، أو الانضمام إلى فصائل «درع الفرات» أو «غصن الزيتون»، على افتراض أنها ستكون «آمنة» إن قررت الحكومة شنّ عملية عسكرية في اتجاه إدلب وريفها، مروراً بريفي حماة واللاذقية. ومن غير المستبعد أن يردّ الجيش بعملية عسكرية على الهجمات المتكررة التي تنفذها فصائل «جهادية» ذات توجه «قاعدي»، في ريفي حماة واللاذقية، وبدعم من القوات الروسية، التي صدت هجمات عدة بطائرات مسيرة انطلقت من منطقة «خفض التصعيد» في إدلب ومحيطها على مواقعها في قاعدة حميميم.

الاخبار

الرئيس المستقيل الخاسر الأكبر في المهرة

يحرك الوعي اليمني يوماً بعد يوم المستجدات على الساحة اليمنية، أي أنه بات

يفرض نفسه على الواقع المعاش على الأرض سياسياً كان أم ميدانيا، حيث بات السخط الشعبي يغير من معادلات الصراع، ويضيق المساحة المتاحة لقوى العدوان من التحرك على التراب اليمني كيفما شائت.

رضوخ قوى العدوان على تسليم مطار الغيظة في المهرة إلى اليمنيين ما هو إلا إذعان منها بأنهم الراحلون وأن أبناء اليمن هم الباقون.

تسليم القوات السعودية مطار الغيظة للسلطات المحلية كان خطوة أولى لكي يطالب وكيل محافظة المهرة علي سالم الحريزي أيضاً بتسليم المنافذ خلال أسبوع.

الحريزي وصف وجود القوات السعودية والإماراتية بأنه احتلال، وذلك بعد وصول أربع طائرات سعودية إماراتية محمّلة بالجنود إلى مطار الغيضة.

وكيل محافظة المهرة، أضاف إن «أبناء المهرة يريدون استعادة السيادة على المحافظة، بعد أن أصبحت محتلة، بما فيها الموانئ والمطارات».

وعلى إثر هذا الكلام انطلقت السبت مظاهرات غاضبة في شوارع المهرة وذلك للمطالبة بخروج القوات السعودية والإماراتية من المهرة وسقطرى.

وطالب الحريزي السعودية باحترام سيادة المهرة، متمنيا أن يكون تسليمُ المطار للسلطات المحلية نهاية الأزمة.

وفي ٢٥ يونيو/حزيران الماضي توافد سكان المهرة إلى مدينة الغيظة -مركز المحافظة التي تعد ثاني كبرى المحافظات اليمنية بمساحة توازي مساحة الإمارات- ونصبوا خيامهم في الحديقة العامة وسط المدينة.

وأكد المعتصمون على تحقيق مطالبهم المتمثلة في انسحاب القوات السعودية والإماراتية المحتلة من مطار الغيضة وميناء نَشْطُون، وإعادة قوات الجيش والأمن اليمنية إلى منفذي شحن وصرفيت.

والاعتصامات انطلقت في مدينة المهرة نهاية نيسان/ أبريل الماضي، قبل أن يعلن تعليقها بمناسبة دخول شهر رمضان، وعادت المظاهرات مطلع أيار/ مايو الماضي، ونشبت أزمة حادة بين أبوظبي وحكومة الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، إثر إرسالها قوات عسكرية معززة بالآليات إلى جزيرة سقطرى، سيطرت على مطارها وميناءها، في تحرك وصف بأنه ينازع اليمن على السيادة الوطنية.

ووفقا لتقارير فإن السعودية والإمارات قد بدأت إجراءات لإنشاء أنبوب نفط يمر عبر المحافظة ومنها إلى بحر العرب والذي يعد من أهم الأهداف الجيوسياسية للتواجد السعودي في المهرة.

كل ذلك يدل على أن المقاومة الشعبية اليمنية باتت تتوسع حتى إلى المناطق الجنوبية التي قد تكون رحبت بالعدوان في بادىء الأمر.

فالاحتجاجات التي ابتدأت من سقطرى امتدت الان إلى المهرة، فيما تشهد عدن وأبين وحضرموت ومناطق أخرى احتقاناً قد يفرض في أي لحظة واقعاً جديداً على الأرض.

يبقى القول إن الخاسر الأكبر في هذا المعترك قد يكون الرئيس المستقيل عبدربه منصور هادي الذي بات بين مطرقة المقاومة الشعبية في المدن التي زاد خروجها عن إمرته، وسندان العدوان السعودي والإماراتي الذي يرى ازدياد هتافات المدن الخاضعة لإمرة هادي يوماً بعد يوم وهي تصدح بشعارات خروج الاحتلال منها.

العالم

تونس والارهاب واختبارات التلاحم

محمد محمود مرتضى

يسهل على المتتبع لنشاط الجماعات الارهابية أن يدرك أن هذه الجماعات لا تعمل، في الغالب، في بيئات مستقرة سياسياً واجتماعيا، بل هي تبحث عن بيئات متوترة، فتدخل على خط التوتر، مستغلة هذه الانشقاقات. هي أشبه بالسائل الذي يحتاج الى تشققات في الأرض للتسرب الى الداخل، وأن الأرض الصلبة لن تسمح له بالدخول اليها.

النماذج حول هذا الأمر كثيرة . فالنموذج الأفغاني واضح للعيان، اذ لولا الصدام الداخلي وضعف الادارة المركزية للدولة لما دخلت تلك الجماعات الى الحياة السياسية. كما أن النموذج العراقي ماثل للعيان أيضا. وأخيراً وليس آخراً، يمكن ملاحظة النموذج السوري الذي يبدو أكثر وضوحاً في استغلال الفوضى التي نشأت جراء الحرب ما أدى لدخول هذه الجماعات على حراك بدا في أول أمره «سلمياً» لكنه ما لبث أن تحول الى مساع لقلب الحكم وضرب نسيج الدولة والمجتمع السوري مع دعم غربي واضح وفاضح لتلك الجماعات الارهابية.

هذه المقدمة ضرورية كمدخل للحديث عن ما جرى من هجوم ارهابي على قوة من الحرس الوطني التونسي في منطقة عين سلطان من ولاية جندوبة التونسية والتي أدت الى استشهاد تسعة عناصر بينهم ستة من الحرس الوطني. وقد تبنت هذه العملية «كتيبة عقبة بن نافع» التابعة لتنظيم «القاعدة في المغرب الاسلامي».

إن هجوم عين سلطان ليس الأول من نوعه لهذا التنظيم، ولن يكون الأخير بالطبع، كما أن تنظيم «القاعدة» ليس التنظيم الوحيد الذي يعمل في تونس، فقد سبق لتنظيم «داعش» أيضاً أن نفذ عمليات ارهابية. ما يعني أن الساحة التونسية تعتبر هدفاً رئيسياً لنشاط هذه الجماعات.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها القوى الأمنية التونسية في مكافحة الارهاب، فإن هذه التنظيمات تنجح في وقت وآخر في تنفيذ هجمات قاتلة.

الواقع أن المشكلة الأساسية لا تتعلق في نجاح الجماعات الارهابية في تنفيذ الهجمات بقدر ما تتعلق بردود الأفعال الداخلية التي تعقب هذه العمليات. على وجه الخصوص تلك التراشقات الاعلامية بين الأطراف والأحزاب السياسية المكونة للمجتمع التونسي. وهي تراشقات تتعلق باتهامات متبادلة في تحميل المسؤوليات عن هذه الهجمات الارهابية.

للأسف، إن المسارعة لتبادل الاتهامات حول المسؤوليات باتت السمة الرئيسية للمجتمعات العربية، وهو سلوك مضر بالحياة السياسية ومسمم للوحدة الوطنية التي تحتاجها الدولة في أوقات عصيبة. اذ لا شك أن اتهامات كهذه لن تفهم إلا على أنها نوع من استغلال الهجمات الارهابية لتصفية حسابات داخلية، ما سيؤدي الى المزيد من التشرذم والتفتت وإضعاف للدولة، الأمر الذي سيؤدي الى المزيد من الثغرات التي ستسمح للجماعات الارهابية بالتغلغل أكثر وكشف الساحة أمنياً وسياسياً.

من هنا، ندرك أن محاربة الارهاب لا يقتصر عمله على الجانب الأمني فقط، ولا هي مسؤولية تقع على عاتق الأجهزة الأمنية، لا سيما وأن الجميع يعلم أن الأجهزة الأمنية في العالم العربي، ولا تشذ تونس عن هذه القاعدة، مرتبطة بالتيارات السياسية المكونة للحكومة وللأحزاب والقوى الفاعلة فيها. وهذا يعني أن أي تفسخ أو صدام سياسي بين المكونات سوف ينعكس حتما على الأجهزة الأمنية وأدائها.

إن محاربة الارهاب هي مسؤولية جماعية ترتبط بالأجهزة الامنية كمسؤولية مباشرة، لكنها ترتبط أيضا بالأحزاب والقوى السياسية ثانيا، وبالإعلام والاعلاميين ثالثا، وبكل النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت جزءا مكونا ومؤثراً في تماسك المجتمع.

اننا اذ نسال اللّه أن يحمي تونس وشعبها من إرهاب تلك الجماعات فإننا نسأله تعالى أيضا أن يحميها من نزوات الانفعالات والاتهامات المتبادلة.

«اسرائيل» في عيون النخب الغربيّة

من البديهي جداً أن يسعى كيان الاحتلال إلى تلميع صورته أمام الرأي العام العالمي وخاصةً القسم الأوروبي منه، ولكن قناع «المظلومية» الذي ترتديه «إسرائيل» سقط مراراً وعادت وارتدته ليسقط مجدداً.

وأجزم لكم بأنه سيأتي يوم تعجز «إسرائيل» عن ارتدائه مجدداً لأن حجم العنصرية والتطرّف القومي فضلاً عن محاربة حرية التعبير تفوح من أركان المؤسسات الإسرائيلية وتصل إلى أركان المؤسسات الأوروبية لكن الأخيرة ترتدي «كمامات» علّها تقيها آثار هذه الرائحة النتنة، فهل شعب أوروبا كذلك؟!.

يمكننا القول إنّه بالرغم من الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في تلميع صورة الكيان الإسرائيلي، ورغم السيطرة شبه المطلقة على أبرز وسائل الإعلام العالميّة إلّا أنّ الكيان الإسرائيلي لم يستطع التغطية والتعميّة على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني.

لا يزال الكيان الإسرائيلي يستخدم شماعة «المحرقة ومعاداة الساميّة» كسلاح بوجه كل من ينتقده، ورغم أن الكيان الإسرائيلي قد نجح في إسكات الكثيرين عبر هذا السلاح الحاد على المدى القريب، إلّا أن الأسلوب انعكس بصورة ناعمة معاكسة كرّست الصورة الحقيقة للكيان الإسرائيلي ليس في أذهان ونفوس المثقفين والأكاديميين الغربيين فحسب، بل حتى أتباع الديانة اليهوديّة.

وربما يعود ذلك لعشرات الأسباب، أبرزها استمرار الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وارتكاب انتهاكات لا يقبلها العقل البشري بحق أطفال فلسطين كحرق الطفل الرضيع «علي دوابشه» حيّاً، وغيرها من الجرائم البشعة التي تفقد أمريكا واللوبي قدراته الناعمة في نقل صورة مغايرة للواقع الذي يحصل في الشرق الأوسط. رأي الأكاديميين الغربيين بما يجري في فلسطين.

استفاد الكيان الإسرائيلي من ابتعاد الغربيين عن السياسة بشكل عام والأمريكيين على وجه الخصوص للتظاهر بالمظلومية، وبما أن الإعلام جلّه بأيديهم فلا ريب من خلق بروباغندا تساعد في حرف الحقائق وخلق الأكاذيب وتشويه صورة العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، ونجحت هذه البروباغندا بدعم من اللوبيات الصهيونية في تحسين صورة الصهاينة في الغرب، لكن ظهور وسائل التواصل الاجتماعي خلال العقد الأخير أحرجت «إسرائيل» في كثير من المواقف؛ نحن نتحدث هنا عن مقاطع مصوّرة يتم نشرها خلال دقائق معدودة من أرض الحدث لا يمكن للصهاينة الالتفاف عليها سريعاً، لذلك بدأ الرأي العام العالمي يرى جانباً آخر للإسرائيليين غير الذي تم تسويقه، ومن هنا أصبحت الحركات الرافضة للانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين تنتشر بشكل كبير، وبدأ الرأي العام الغربي يأخذ منحى أكثر تعاطفاً مع الفلسطينيين.

يوم أمس قالت صحيفة «معاريف» العبرية، إن أغلب الفرنسيين يرون في الحركة الصهيونية مؤامرة يهودية، وجاء في الاستطلاع الذي أجرته منظمة «الطلاب اليهود في فرنسا» أن المواطنين الفرنسيين يؤمنون بأن الحركة الصهيونية هي منظمة دولية؛ هدفها التأثير على المجتمع الدولي وصبغه بالطابع اليهودي، وهو الاستطلاع الذي اشترك فيه ما يزيد عن ١٧٠٠ فرنسي، يؤمن ١١ ٪ منهم بأن الصهيونية ذات أيديولوجية عنصرية.

وأشارت الصحيفة العبرية إلى أن ٢٦٪ ممن أجري عليهم الاستطلاع يؤيدون فرض المقاطعة الدولية على «إسرائيل»، وأن هذه المقاطعة حقيقية في كونها مؤثرة على تل أبيب، وأكثر من ٣٨٪ يرون أن «إسرائيل» أنشئت على فكرة معاداة السامية، و٥٧٪ يعتقدون أن «إسرائيل» تمثل تهديداً حقيقياً في منطقة الشرق الأوسط، والكثيرون لا يرونها دولة ديمقراطية أو دولة علمانية، في وقت أكد أكثر من ٥٩٪ ممن أجري عليهم الاستطلاع بأنهم يرون الحركة الصهيونية حركة لتحرير الشعب اليهودي. سبق هذا الاستطلاع الكثير من حملات المقاطعة الغربية لكيان الاحتلال من قبل أكاديميين غربيين أظهروا تعاطفهم مع الأكاديميين الفلسطينيين الذين تم اغتيالهم أو أولئك الذين يتم اعتقالهم من قبل سلطات الاحتلال دون ذنب ارتكبوه أو خطأ اقترفوه، فقط لكونهم فلسطينيين، وهذا بديهي بالنسبة لكيان يسير مسرعاً نحو الفاشية في ظل التطرف والعنصرية المتنامية في كيان الاحتلال ومن قبل قادته والتي تظهر بشكل جليّ في خطاباتهم العنصرية.

منذ عدة سنوات عبّرت مؤسسة حقوقية أوروبية عن قلقها البالغ، من استهداف الأكاديميين والكفاءات العلمية الفلسطينية بالاعتقال، على يد السلطات الصهيونية، وأورد التقرير حينها أنه «بناء على المسح الميداني، تبيّن أن السلطات الإسرائيلية تعتقل اليوم ٤١ محاضراً وأكاديمياً فلسطينياً، أغلبيتهم معتقلون إداريون. معاقبة كل من ينتقد الصهاينة.

لا شكّ بأن الغرب وعلى رأسه بريطانيا وأمريكا «حكومات هاتين الدولتين» تقدمان دعماً لا محدود لكيان الاحتلال وكل من يدعمه أما المعارضون لهذا الكيان فيتم معاقبتهم، وقد حدث ذلك مراراً وتكراراً من قبل الحكومات الغربية، فعلى سبيل المثال:

وقّع خبراء قانونيون وأكاديميون من بريطانيا و١٤ دولة أوروبية، رسالة مفتوحة إلى حكومات بلدانهم يحذرون فيها من التضييق على الحركة العالمية لمقاطعة «إسرائيل» (بي.دي.أس)، جاء فيها إن «مقاطعة الشركات الإسرائيلية والبضائع التي تصنع بالأراضي الفلسطينية المحتلة «ممارسة شرعية لحرية التعبير»، وأضافت الرسالة إن «فرنسا وبريطانيا وكندا وبعض الولايات الأمريكية اعتمدت قوانين وقرارات تنفيذية لقمع حركات المقاطعة، وفي بعض الأحيان تجريم دعم هذه الحركات».

هذه التصرفات التي يمارسها الغرب بحق كل من ينتقد «إسرائيل»، تحمل في طياتها قمعاً لحرية التعبير، وتوجيه اتهامات باطلة بحق الحركات التي تنتقد كيان الاحتلال مثل معاداة السامية وغيرها، كل هذا لم يسكت صوت الحق بل على العكس أفرز حالة من السخط لدى شريحة أوروبية واسعة.